القضاع ش على م وقوله وبعضوه اي ولو على مال غيره انه لا يثبت المال على القاذف ش م وقوله بقدر ما سبه به لعل المراد قدره عددا لا مثل ما يأتي به السباب لقوله وانما يسبه اخ لقوله بما ليس كذبا ولا قذفا وان كان ما اتى به الا ولكنه كذب وقذف وقد يقال في هذا لم يسبه بقدر ما سبه ح ل ويدفع بان المراد قدره عددا لا صفة كما ذكره قوله باحمق قال م ر والاحمق من يفعل الشيء في غير موضعه مع علمه بقبحه الا ولي في المصباح الحمق فساد في العقل وحمق يحمق فهو حمق من باب تعب وحمق بالضم فهو احمق والانثى حمقاء قوله واذا انتصر اخ اي فاتم السبب سقط بما حصل من سبب ولا خزله في مقابلته فليس عليه الا اثم واحد وهو اثم الابتداء قوله ويدرى الا ولى من همزة اي الثاني ظاهره وان كان الذي اتى به الاول قذفا وفيه نظر ظاهر لان الاعز من لا يتبع فيما تقدم الا ان يجاب بما سيجيء في هذا النكرة في وقوع ح ل وقال بعضهم لا يدرأ من الحد لانه اذا كان لا يسقط بالقذف في نظير قذفه له كما تقدم فبالاولى عدم السقوط بمجرد السب المذكور انتهى اي فيكون المراد بالحق على هذا اسم السب لا الحد قوله والاثم اي المذكور اي قال للعهد الذكري كتاب السرقة اي بيان حكمها وهو القطع بها وبيان ما يثبت به القطع وهو كونه ربع دينار وبقوم ما به وآخرها عن القذف لانها دونه اذ الاعتناء بحفظ العرض اشد من الاعتناء بحفظ المال قوله والسارق والسارقة قدم السارق على السارقة عكس اية الزانية حيث قدم الزانية على الزاني لان السرقة تفعل بالقوة والرجل اقوى من المرأة والزنا يفعل بالشهوة والمرأة اشد شهوة قوله الموجبة اخ اشار به الى دفع التنافي لان المعنى اركان السرقة سرقة وحاصل الجواب ان المراد بالسرقة الاولى الشرعية اي الموجبة للقطع وبالثانية اللغوية وهي اخذ الشيء خفية سرقا كان مالا او لا وسواء كان من

حرز مثله

حرز مثله او لا كما في م ر فلم يلزم عليه كون الشيء ركنا فنفسه لكن تفريع قوله فالسرقة اخ لا يناسبه لانه تعريف للمعنى الشرعي كما افاده ع ش فلو عرف السرقة اولا ثم اتى بارکانها كان اولى ويرد عليه ايضا اهمال التكلم على شرط احد الاركان وهو السرقة اللغوية وعادته انه اذا اتكلم على شروط الاركان يتكلم على الكل الا ان يقال ليس مراده تعريف المعنى الشرعي بل مراده بيان شروط المعنى اللغوي الذي هو الركن وكانه قال وشرط في السرقة اللغوية المأخوذة ركنا للشرعية كون اخذها خفاء مالا وكون الاخذ من حرز مثله تامل قوله مختلس اي مختطف وهو المنتهب خارجان بقوله خفية وقوله وجاحد خارج بقوله من حرز مثله لانه انما جحد ما اخذها من غير حرز مثلها بالنسبة له قوله والثاني بالقوة والغلبة وما قيل من ان تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرجه يرد بان القاطع شروطا يتميز بها كما سيأتي فلم يشمله الاطلاق ثم ر ورد قوله شروطا وهو كونه متعمدا للطريق يقاوم من يريد رهوله الى آخر ما يأتي قوله بخلاف السارق اي لا يمكن دفعه بالسلطان لاخذه المال خفية فلو تغلبا كما تضمنه قوله بخلاف اخ قوله عالما بالتحريم فلو علم بالتحريم وجهل القطع قطع كما في نظيره من شرب الخمر سم قوله واعانة كان الاولى ان يقول وبعضه ليشمل الفرع فانه لا يقطع بمال اصله كما يعلم مما يأتي ولك ان تقول هذا تفسير لقوله ما هو ولم يرد ان الفرع لا يسمى كذلك ينبغي زيادة او ما يأتي بعبارة عامة ويفسرها بما يشمل الفرع ش ل قوله ولو صغيرا هذا لا يستلزم احكاما سنأتي كلها لهم لكن ثم رد قوله كما كرري اي غير الحاصد قال س ل وان شرطها قطعه بذلك قوله ويكره ولا يقطع ايضا مكره بكسر الراء لما مر من عدم قطع المتسبب وعلم مما تقرر لو كان المكره بالنوع غير مميز او تحميما يعتقد الطاعة كان آلة للمكره فيقطع فقط كما لو امر بالغ اكراه ثم ر قوله ويرد قياسه اي ما ذكر من الاخراج مع كون السارق واحدا